

دور توجيهات الشريعة الإسلامية في معالجة مشكلة الأمن الغذائي

The Role of Islamic Sharia Directives in Addressing Food security

خالد بن جلول

Khaled Bendjelloul

أستاذ تعليم عالي

جامعة 8 ماي 1945

Benkhaled267@gmail.com

هاجر خلف الله

Hadjar Khalfallah

طالبة دكتوراه

جامعة 8 ماي 1945

Hadjar.eco9@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/03/10

تاريخ القبول: 2024/02/17

تاريخ الاستلام: 2024/02/08

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور توجيهات الشريعة الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المسائل التي تصدرت ولازالت تتصدر انشغالات الدول سواء النامية وحتى المتقدمة في ظل الأنظمة الشائعة، إذ يأتي النظام الاقتصادي الإسلامي الذي اهتم بكل المسائل التي تخص جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها بجملة من الأدوات التي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الوصول إلى الأمن الغذائي.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي: تحقيق الكفاية الغذائية للمجتمعات له دور كبير في تحقيق التقدم والتنمية، أيضا تطبيق ضوابط الاقتصاد الإسلامي تساعد بدرجة كبيرة على حماية الغذاء وبالتالي تحقيق الرفاه الغذائي، أيضا أنه كلما زادت درجة وعي المجتمعات بأهمية الغذاء وطرق توفيره باتباع ما نص عليه الإسلام كان لهم الدور الأسمى في المحافظة عليه وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي. كلمات مفتاحية: توجيهات الشريعة الإسلامية، الأمن الغذائي، الاقتصاد الإسلامي.

تصنيف JEL : O13 O2 Z12

Abstract:

This study aimed to clarify the role of Islamic Sharia directives in achieving food security, which is a critical issue that is a top priority for developed and developing countries. The Islamic economic system, which addresses all aspects of social, economic, and other life, provides a variety of tools that contribute to self-sufficiency and food security.

The study found that achieving food efficiency for communities has a significant impact on progress and development. The application of Islamic economic controls also helps to protect food. Additionally, the more aware societies are of the importance of food and how it is obtained in accordance with Islamic provisions, the greater their role in preserving it and achieving food security.

Keywords: Islamic Sharia directives; Islamic economic system; food security.

Jel Classification Codes: O13 O2 Z12

1. مقدمة:

يعيش العالم تغيرات كبيرة في العديد من المجالات الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والتي يمكن أن يكون أبرزها هو مشكلة الأمن الغذائي الذي يعتبر بمثابة سلاح يهدد العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، حيث ونظرا لتعدد الاحتياجات الغذائية واتصافها بالاستمرارية حتم على الدول تبني العديد من الطرق من أجل تغطية هذه الاحتياجات وذلك بالاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء، لكن من الطبيعي أن يواجه هذا القطاع عقبات أثناء محاولة تحقيق هذا الهدف خاصة مع الزيادة المضطردة لعدد السكان وتنوع الطلب على المنتجات الغذائية وكذا اختلاف أذواق المستهلكين من جهة بالإضافة إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على الوفاء بهذه الاحتياجات من جهة أخرى الأمر الذي دفع للتفكير في طرق وآليات مغايرة لتلك التي يقدمها النظام الاقتصادي الرأسمالي، من هنا جاء الاهتمام بالضوابط التي يقدمها النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يعتبر النظام الأول الذي أولى اهتمام وعناية بجميع جوانب حياة الإنسان من أنشطة اجتماعية، اقتصادية وغيرها... وذلك بتطبيق توجيهات الشريعة الإسلامية التي نص عليها القرآن الكريم وأمرنا الله عز وجل تطبيقها والتي جاءت بها سنة نبينا صلى الله عليه وسلم من أجل حياة كريمة خالية من جميع مشاكل الاقتصاد والتي من أبرزها مشكلة عدم توفر الغذاء.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما يتمثل دور توجيهات الشريعة الإسلامية كآليات لتحقيق الأمن الغذائي؟

وقصد إعطاء صورة أوضح عن الإشكالية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل توجيهات الشريعة الإسلامية؟
- ما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى مشكلة عدم توفر الغذاء؟
- ما هي سبل الشريعة الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي؟

1.2. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية نقدم الأجوبة المحتملة التالية:

- تتمثل توجيهات الشريعة الإسلامية في أدوات الاقتصاد الإسلامي؛
- تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي؛
- يؤدي اتباع توجيهات الشريعة الإسلامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

1.3. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون أن موضوعها هو موضوع حديث يتعلق بالأمن الغذائي وكذلك دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيقه إذ أن ما يمر به الاقتصاد اليوم يحتاج إلى توجه إسلامي من أجل ضبط مساره وتقليل مختلف الأزمات التي يمكن أن تواجهه.

1.4. منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لأنه يتناسب مع طبيعة الموضوع.

2. مدخل حول توجيهات الشريعة الإسلامية.

جاء الدين الإسلامي بجملة من التوجيهات والإرشادات التي تسعى إلى تنظيم حياة الإنسان وإصلاح حاله وتوجيهه الوجهة التي تضمن له العيش الكريم، حيث أصبح الاقتصاد الإسلامي الذي ينظم جل التعاملات والأنشطة الحياتية محل اهتمام العديد من الباحثين وذلك بإبراز دور أدواته ومختلف الآليات الشرعية في مواجهة مختلف المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

تعرف توجيهات الشريعة الإسلامية على أنها تلك الضوابط والإرشادات التي تعنى بكل الأعمال التي يقوم بها الإنسان وتتكفل بها، إذ يمكن أن تكون هذه التوجيهات اجبارية التطبيق أو لها حرية التطبيق لما لها من انعكاسات ايجابية على مختلف جوانب حياة الإنسان ويمكن ذكر بعضها فيما يلي: الزكاة، الوقف، والتكافل الاجتماعي وغيرها من التوجيهات الأخرى.

1.2 الزكاة:

تعتبر الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام وإحدى أهم أدوات الاقتصاد الإسلامي، بالنسبة لدلالاتها اللغوية فهي طهارة ونماء أما بالنسبة لدلالاتها الاصطلاحية هي اقتطاع مالي جبري من أموال المكلفين يعاد توزيعه على مستحقين معينين، فهي فريضة مالية مخصصة تجب في الأموال بشروط مخصصة وبمقادير محددة وتوضع حصيلتها في مصارف مخصصة. (لحجوجي، الروكاني ، ولحجوجي ، 2018، صفحة 100)

تعرف الزكاة في الفكر الاقتصادي المعاصر على أنها: اقتطاع إجباري أو فريضة مالية إلزامية تقتطعها الدولة أو من توكله من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بتوفير شروطها لتفريقها في مصارفها الثمانية المقررة شرعا. (إيمان، 2019، صفحة 89)

✓ الدور التنموي للزكاة:

تؤدي الزكاة إلى المساهمة في جميع جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي معالجة العديد من مشاكل المجتمع، إذ يتمثل الدور الأساسي لها فيما يلي:

• الزكاة تحفز على الاستثمار:

إن فرض الزكاة كنفقة واجبة الاستحقاق على رأس المال النامي يدفع أصحاب رؤوس الأموال للاستمرار في الاستثمار حتى لو كان المعدل الحدي المتوقع للربح أقل من نسبة الزكاة المقررة على الأموال القابلة للنماء (2.5%) الأمر الذي يضع المستثمرين أمام خيارين هما إما استثمار الأموال أو اكتنازها، أضف إلى ذلك أن وجوب الزكاة على الأموال لا على الأصل يحفز المستثمرين على استثمار أموالهم في مشاريع استثمارية وعدم ترك أصولهم معطلة حتى يكون إخراج الزكاة من العائد. (حوشين، 2021، صفحة 1037)

• الزكاة وإعادة توزيع الدخل وزيادة الاستهلاك:

كون أن الزكاة نفقة مفروضة وواجبة الاستحقاق فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وتقليل من فرص التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء الأمر الذي ينعكس على زيادة الاستهلاك خاصة بالنسبة للطبقات ذات الدخل المنعدم أو المحدود وبالتالي فإن زيادة الاستهلاك هذه تنعكس على زيادة الإنتاج.

✓ مصارف الزكاة:

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾. (سورة التوبة، الآية 60)

من خلال هذا القول الكريم يتضح لنا أن أموال الزكاة تقتصر على فئة معينة ذكرها الله تعالى، إذ تتمثل هذه الفئة في ثمانية أصناف المذكورة في الآية ولا يجوز صرف شيء من أموال الزكاة لغيرهم ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: (حوشين، 2021، صفحة 1031)

- الفقراء: وهي الفئة التي لا تجد شيئاً من الكفاية مطلقاً، أو تجد بعض الكفاية دون نصفها؛
- المساكين: وهي الفئة التي تجد نصف كفايتها، فهي أحسن حالاً من فئة الفقراء؛
- العاملین علیہا: وهي فئة السعاة الذين يقومون بجمع الزكاة من أصحابها ثم يوزعونها على مستحقيها؛
- المؤلفة قلوبهم: التأليف هو جمع القلوب وهما قسمان، الكافر الذي يرجى إسلامه أو الذي يحصل بإعطائه كف شره أو شر غيره، والمسلم يعطى من الزكاة لتقوية إيمانه أو رجاء إسلام نظيره؛
- في الرقاب: وهي فئة الأرقاء المكاتبون الذين لا يجدون وفاء، فيعطى المكاتب ما يقدر به على وفاء دينه حتى يعتق ويخلص من الرق؛
- الغارمين: تضم هذه الفئة نوعان: الغارم لغيره وهو الغرم لإصلاح ذلت البين، والغارم لنفسه وهو المدين الذي عليه دين لا يقدر على تسديده؛
- في سبيل الله: هذا السهم يتعلق بالغزو والجهاد كما قال جمهور العلماء، ولكن نجد أن هناك من يرى في سبيل الله يشمل كل ما فيه إعلاء لكلمة الله وهو بمعنى الجهاد؛
- ابن السبيل: وهو المسافر المنقطع به في سفره بسبب نفاذ ما معه أو ضياعه.

2.2 الوقف:

يعرف الوقف في الفكر الاقتصادي المعاصر على أنه: عملية تنموية تتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حالية تنظر بعين الإحسان إلى مصير الأجيال القادمة، حيث تقوم هذه العملية الاستثمارية على التضحية الآنية بفرص استهلاكية مقابل تعظيم الثروة الإنتاجية الاجتماعية التي تعود خيراتها على مستقبل حياة المجتمع. (إيمان، 2019، صفحة 91)

إذ يوجد نوعان رئيسيان للوقف وذلك حسب الغرض وهما: (حامد، 2013، صفحة 199)

- الوقف الخيري: يتمثل هذا النوع في حبس الأصل وتسييل الثمرة في وجوه البر بصفة عامة دون تخصيص لأهل أو ذرية.
- الوقف الأهلي: يعرف كذلك بالوقف الذري والذي يتمثل في حبس الأصل وتسييل الثمرة في وجوه البر بصفة خاصة أي تخصيصها لمصلحة الأهل والذرية.

بالنظر إلى كلا النوعين نجد أنهما يقومان على تخصيص الأموال إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالنسبة للأولى فهي تقتصر على استخدام الأموال مباشرة لتقديم مصلحة وفائدة لمن خصصت لهم مثلا مسجد بمبناه ومفروشات... وغيرها، أما الثانية فإن التخصيص يكون غير مباشر وهذا يعنى استغلال الأموال في أغراض استثمارية مثلا زراعة، تجارة، صناعة... وغيرها على أن تخصص عوائد تلك الاستثمارات ليتم إنفاقها على الغرض الوقفي.

هناك أنواع أخرى للوقف تتفرع حسب المحل ومدة الوقف يمكن توضيحها في الآتي: (بومود، 2019، صفحة 214:215)

- حسب نوع المال والمحل: يمكن تقسيمه إلى ما يلي:
 - (a) وقف العقار: ويشمل كل من المباني، أراضي وما يدخل بينهما؛
 - (b) وقف المنقول: كالآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها؛
 - (c) وقف النقود والأسهم والسندات: وذلك من أجل الاستفادة منه في إقراضه أو استثماره وتوزيع فوائده على الفئات الموقوف عليهم؛
 - (d) وقف المنافع: حيث تعرف في الاقتصاد بالخدمات، ومثال ذلك الاستئجار؛
 - (e) وقف الحقوق: كحقوق براءات الاختراع، العلامات التجارية وغيرها.
 - حسب مدة الوقف: يقسم إلى ما يلي:
 - (a) الوقف المؤبد: يكون لما يحتمل التأبید، ومثال ذلك الأرض أو المنقولات التي يشترط الواقف تأبيدها مثل الكتب؛
 - (b) الوقف المؤقت: ويكون باشتراط التوقيف من قبل الواقف عند وقفه.
- لـ الأهمية الاقتصادية للوقف:

باعتبار أن الوقف نظاما اقتصاديا إسلاميا وأحد أهم أدوات الاقتصاد الإسلامي فإن أهميته تكمن في الآتي: (عبد الفتاح،

2021، الصفحات 227-229)

- يعتبر مصدرا رئيسيا للتمويل، يتسم بالديمومة والاستمرارية بما فيه مصلحة للأمة؛
- يعتبر عملية استثمارية يتم من خلالها تحويل الأموال والأصول من الاستهلاك الإنفائي إلى الاستثمار الإنتاجي وبالتالي إنتاج منافع متراكمة؛
- يصبح الوقف ادخارا في الحاضر لصالح الاستثمار في المستقبل، إذ تبقى أمواله محفوظة من الاستهلاك المباشر أو غير المباشر يتم ادخارها في إطار استثماري تنموي؛

هناك نوعين من الأوقاف في الاقتصاد الأوقاف المباشرة ذات الصيغة الخدمية والاستهلاكية والتي توجه مباشرة للاستهلاك للغرض الموقوف عليه، بينما الأوقاف الاستثمارية فتوجه للاستثمار في إنتاج سلع وخدمات مباحة شرعا تباع في السوق لتنفق عوائدها الصافية على الأغراض التي حددها الواقف لتحقيق النفع العام.

3.2 التكافل الاجتماعي:

يعرف التكافل الاجتماعي على أنه: "التزام الفرد باتخاذ مواقف ايجابية أو سلبية بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة، تضمن هذه المواقف وجود الأفراد والمجتمع ككل في حياة إنسانية حرة كريمة، كما تضمن درء الخطر عنهم داخلا وخارجا". (عناية، 2008، صفحة 117)

مظاهر التكافل الاجتماعي.

يبحث الاقتصاد الإسلامي في تعاملاته على إبراز العديد من مظاهر التكافل الاجتماعي كون أن هذه المظاهر تولى عناية بكل ما تحتاجه النفس البشرية على غرار الأكل والشرب والتي تتمثل أهمها فيما يلي: (عناية، 2008، الصفحات 118-124)

- **تكافل التعاون:** جعلت شريعة الإسلام التعاون أساس الحياة وبالتالي إدارة العلاقات بين الأفراد وذلك بالتعاون فيما بينهم في جميع مجالات الحياة خاصة في مجال الاقتصاد الذي يقوي المجتمع الإسلامي، حيث تظهر مظاهر تكافل التعاون سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو التجارة الداخلية أو الخارجية (التبادل) وسواء تم هذا التعاون على شكل مبادرات فردية أو جماعية.
- **تكافل الإنفاق:** أوجب الله سبحانه وتعالى تكافل الإنفاق وذلك مصداق قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ (سورة البقرة، الآية 254)، حيث جعلته شريعة الإسلام أساس العدالة والتكاتف بين أفراد المجتمع الإسلامي وذلك من خلال اقتسام أرزاق ربهم بحكم استخلافهم للمال فالمال لله تعالى أوجبه للجميع أي أنه استخلفه الأغنياء وجعل للفقراء حقوقا في أموالهم. مصداق قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾. (سورة المعارج، الآية 24)
- **تكافل العقيدة:** وانطلاقا من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (سورة الحجرات، الآية 10)، إن تكافل العقيدة في الاقتصاد الإسلامي يأتي للمساعدة في تنفيذ الأوامر الإلهية والنبوية المتعلقة بالحقوق والواجبات فيؤدي كل فرد ما عليه من حقوق للآخرين ويقوم الجميع بواجباته سواء المالية أو الاقتصادية، فالله تعالى وصفهم بذلك حين قال: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾، (سورة التوبة، الآية 71) فالؤمنون وأولياء لبعضهم البعض في الإطعام والوفاء بالنذور والإنفاق في أعمال الخير حتى ولو استغرق أموال الأغنياء كلها.

لقد تنوعت توجيهات الشريعة الإسلامية واختلفت إلى أن مضمونها يصب في معنى واحد وهو الحفاظ على الحياة الكريمة للإنسان إذ نجد العديد من الضوابط الأخرى مثلا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمتمثلة في ترشيد الاستهلاك، الاهتمام بالإنتاج الغذائي، تحريم الاحتكار والاحتناز، العطاء والإنفاق وشكر نعم الله وغيرها والتي سيتم التطرق إلى أهمها في المحور الثالث.

3. أساسيات حول الأمن الغذائي.

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي واحدة من أبرز التحديات التي واجهت ولا زالت تواجه المجتمعات المعاصرة لما لها من تداعيات على مختلف جوانب الحياة، لذلك يعتبر تحقيق الأمن الغذائي ضرورة لا بد منها من أجل التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة وبالتالي الوصول إلى التنمية.

1.3 تعريف الأمن الغذائي:

اختلفت التعاريف حول الأمن الغذائي وذلك حسب اختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1.1.3. التعريف اللغوي للمصطلح:

- تعريف الأمن: هو من مصدر أَمِنَ وَأَمَّنَ. وقد أَمَّنْتُ فَأَنَا أَمِينٌ، وَأَمَّنْتُ غَيْرِي مِنَ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ، وَالْأَمْنُ ضِدُّ الْخَوْفِ، ومنه الْأَمَانَةُ ضِدُّ الْخِيَانَةِ، ومنه الإِيمَانُ ضِدُّ الْكُفْرِ، وَالْأَمْنَةُ هِيَ الْأَمْنُ. (ضو، 2022، صفحة 56)
- تعريف الغذائي: مصدره الْغِدَاءُ من غذا، وَهُوَ مَا يُتَغَدَّى بِهِ، وَقِيلَ: مَا يَكُونُ بِهِ نَمَاءُ الْجِسْمِ وَقِوَامُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللَّبَنِ، وَقِيلَ اللَّبَنُ غِدَاءُ الصَّغِيرِ وَتُحْفَةُ الْكَبِيرِ، وَغَدَاهُ يَغْدُوهُ غِدَاءً. فالغذائي اسم منسوب إلى الغذاء وهو خاص بالتغذية، يقال نظام غذائي، أمن غذائي ... (ضو، 2022، صفحة 56:57)

2.1.3. التعريف الاقتصادي للمصطلح:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) الأمن الغذائي على أنه: تلك الحالة التي يتمتع فيها جميع الأفراد في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. (Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, 2015)

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه: توفير المتطلبات الغذائية بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لجميع فئات المجتمع اعتمادا على الإنتاج المحلي مع اتاحتها لكل المواطنين بأسعار تتماشى ودخولهم وامكانياتهم المادية. (بن عائشة، 2020، صفحة 108)

3.1.3. الأمن الغذائي من منظور إسلامي:

يقصد بالأمن الغذائي من منظور إسلامي بأنه: ضمان تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع حيث لا يمكن الاعتراض عليه إلا إذا تضمن المستوى المعتاد من الغذاء سلعة محرمة شرعا، وبالتالي فإنه من الأوفق القول بأنه ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن. (الخرزاعلة، 2001، صفحة 8)

للأمن الغذائي في الإسلام أهمية كبيرة، حيث جاء القرآن الكريم ليوضح العلاقة بين الأمن والغذاء من خلال العديد من الآيات فمثلا مصداق قوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ (سورة قريش، الآية 36)، فحسب هذه الآية الكريمة يعتبر الأمن العامل الأساسي في تدفق إمدادات الغذاء. (آل مهنا، 2020، صفحة 44)

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي كما يلي:

- الأمن الغذائي المطلق: يطلق عليه أيضا مصطلح الأمن الغذائي الذاتي أو الاكتفاء الذاتي الكامل، وهو يعني توفير الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق حجم الطلب المحلي (بوزيدي، 2014، صفحة 14)
- الأمن الغذائي النسبي: والمقصود بالأمن الغذائي النسبي قدرة الدولة على توفير السلع الأساسية والمواد الغذائية محليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. (تمار، 2017، صفحة 89)

2.3 المقاييس (النسب) التي تحدد الأمن الغذائي:

تتمثل في جملة المؤشرات التي على أساسها يتم تحديد مستوى الأمن الغذائي من عدمه وتتمثل أهم هذه المقاييس فيما يلي: (الرفوع، 2020، صفحة 21:22)

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد: إذ تعتبر هذه النسبة أهم مؤشروها تقيس مدى قدرة الدولة على تغطية الاحتياجات الغذائية المحلّة ذاتيا دون اللجوء إلى الاستيراد، فكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما تمتعت الدولة بأمن غذائي أعلى والعكس صحيح.
- نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي: كلما استطاعت الدولة تغطية المتطلبات الغذائية المحلية وقامت بتصدير الفائض الغذائي فحين إذن يمكن القول أنها تتمتع بأمن غذائي عالي.
- نسبة قيمة الاستيرادات الزراعية الإجمالية لإجمالي الاستيراد: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الدولة على استيراد المنتجات الغذائية حيث أنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما انخفض مستوى الأمن الغذائي والعكس صحيح.

3.3 أسباب الهدر الغذائي:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الهدر والفقد الغذائي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي: (سوداني، 2021، صفحة 314)

- سوء الممارسات الزراعية والإجراءات المتبعة؛
- عدم ملائمة التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفايتها في مناولة المحاصيل ونقلها وتجهيزها؛
- طول سلسلة الإمدادات الغذائية؛
- طول مدة التخزين يؤدي إلى تدهور حالة المنتجات وخسارتها؛
- سوء تخطيط الشراء والإفراط في الشراء؛
- نقص البنى التحتية في السوق عند البيع وسوء النقل.

4.3 آليات تحقيق الأمن الغذائي:

هناك العديد من الآليات الفاعلة في تحقيق الأمن الغذائي وذلك فيما يتعلق بمختلف جوانب الاقتصاد سواء كان ذلك محليا أو دوليا ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: (خلالفة، 2015، صفحة 21:22)

- توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكننة، بذور محسنة، أسمدة وحيوانات مهجنة؛

- تشجيع ودعم الحركات التعاونية الزراعية وخاصة التعاون الإنتاجي وتوفير كل المستلزمات لنجاحها؛
- انتقاء الأطر الفنية وتأهيلها وتوزيعها على الأماكن المناسبة لتوفير الغذاء وتحسين جودته؛
- تطوير أنظمة الرقابة على الكفاية الإنتاجية (إنتاجية العمل) من خلال الاعتماد على: الأصول الرأسمالية، الرأسمال المستثمر، النفقات الإدارية، الطاقة الإنتاجية المخططة والطاقة الإنتاجية الفعلية؛
- منح الامتيازات والتسهيلات للدول الراغبة في إنتاج المحاصيل الزراعية والتي تعاني نقصاً فيها.

4. سبل الشريعة الإسلامية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.

أصبحت مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من أهم المواضيع التي احتلت مكانة بارزة وأهمية من حيث الدراسة من طرف الدول النامية وحتى المتقدمة وذلك لمحاولة منهم لتقديم اقتراحات وحلول لهذه المشكلة والتي لازالت مستمرة إلى غاية اليوم، بالتوجه إلى الاقتصاد الإسلامي الذي اهتم وقدم اقتراحات بل وأحياناً حلولاً لمختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية نجد جملة من الأدوات والتوجيهات التي تضمنتها الشريعة الإسلامية والتي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشكلة والتي سيتم توضيحها فيما يلي.

1.4 الزكاة والأمن الغذائي:

جاء نظام الزكاة لمعالجة مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي من أهمها مشكلة عدم توفر الغذاء من خلال تحقيق عدالة توزيع المال الذي استخلف الله الناس فيه، حيث تعمل الزكاة على معالجة اختلال التوازن في توزيع الثروة وتقرب الفوارق بين الطبقات وبالتالي تخفف من حدة التكلفة الاجتماعية التي تنشأ من طغيان رأس المال ومن الاكتناز والربا ومن تكديس الثروة في أيدي قلة تتحكم في الحياة الاقتصادية. (فلياشي، صفحة 72) حيث تعتبر الزكاة أهم مورد من موارد الاقتصاد الإسلامي إذ توجه حصيلها إلى تنمية وتطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق النفع العام وبالتالي تحقيق المتطلبات الضرورية لمختلف فئات المجتمع خاصة الفئة الفقيرة بما يضمن لها الغذاء والمأوى والملبس.

تعد زيادة الاستثمار خاصة في القطاع الزراعي أهم الحوافز التي تشجع على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، فبالنظر إلى مساهمة الزكاة في ذلك نجد أنها اقتطاع معلوم من أموال الأغنياء وتحويله إلى الفقراء مما يترتب عن ذلك اندفاع الفقراء الذي هم دون مستوى الإشباع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم خاصة من الغذاء الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي بدوره يزيد من القدرة الإنتاجية التي تؤثر بدورها في زيادة الدخل القومي. (بزيو، 2019، صفحة 19)

يعني أن التوزيع النوعي للزكاة لمستحقيها يؤدي إلى زيادة الطلب وإنعاش الاستهلاك الكلي مما يشجع المستثمرين على تلبية الطلب المتزايد على السلع. ص 104 (لحجوجي، الروكاني، ولحجوجي، 2018)

2.4 الوقف والأمن الغذائي:

إن توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي الذي يعتبر أهم مؤشر لتحقيق الأمن الغذائي أمر يؤرق الحكومات ويشغل مختلف الشعوب نظراً إلى الفجوة الغذائية التي تكبر يوماً بعد يوم خاصة مع التقلبات التي يعرفها الاقتصاد العالمي بما فيها من أزمات

وحروب وغيرها، فقد كان للوقف الدور المساعد في توفير الغذاء والتقليل من حدة هذه الأزمة من خلال دوره التمويلي في الاقتصاد. (منصور، 2010، صفحة 26)

بما أن الوقف يعد نوعاً من أنواع التمويل في النظام الإسلامي فإنه يساهم بطريقة أو بأخرى في تمويل النشاطات الاستثمارية التي ينجم عنها تغطية السوق المحلي بالمنتجات الغذائية وذلك بغية التقليل من خطر عدم توفر الغذاء، إذ يمكن الاستفادة منه في تحريك المال وتداوله، ذلك لأن الأموال المدخرة عند الأغنياء إذا أوقفوها بحيث تستغل استغلالاً تجارياً يدر ربحاً على الموقوف عليهم تساهم في الاستغلال التجاري الذي يقوم على توجيه جزء من المال إلى السوق التجاري الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب مما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تشغيل أيدي عاملة جديدة (التقليل من البطالة) فيزيد الطلب على السلع في الأسواق بسبب زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد. (بوسالم ومرداسي، 2017، صفحة 22)

يرتكز الوقف على الأموال العقارية والنقدية، حيث يؤدي وقف رؤوس الأموال النقدية والعقارية لكي تستثمر في مجالات اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع العام على المجتمع إلى إخراج الأموال الزائدة عن كفاية أصحابها من الاكتناز أو الاستخدامات ذات العائد الفردي وتحويلها إلى استثمارات ذات عائد اجتماعي اقتصادي طويل المدى. الأمر الذي يساهم في زيادة حجم التراكمات الرأسمالية الوقفية وبالتالي التوسع في طاقة الاقتصاد الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دائرة تداول السلع الغذائية في الأسواق المحلية وبالتالي تغطية الأسواق بمختلف السلع الإنتاجية وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي. (منصور، 2010، صفحة 26)

إن استثمار الأموال الوقفية ينجم عنها تغطية حاجيات ومتطلبات الطبقات الفقيرة في المجتمع لا سيما المتطلبات الأساسية والتي تعتبر توفير الغذاء الملائم أهم متطلب، كون أن الوقف هو إنفاق المال في سبيل الله تعالى والإنفاق هو الأسلوب الأساسي في إعادة توزيع المال إذ يؤدي إلى إعادة توزيع الرزق بين الناس ويعتبر طريق للتضامن والتكافل الاجتماعي. (الصوليبي، 2006، صفحة 54:55)

3.4 التكافل الاجتماعي والأمن الغذائي:

يعتبر التكافل نظام تشارك فيه مجموعة من الناس لإتاحة التعاون فيما بينهم وذلك لتحمل الضرر الواقع على أحدهم أو حتى على أقلية منهم ويكون ذلك بدفع تعويض مناسب للمتضرر سواء كان ذلك نقداً أو غذاءً من خلال ما تبرع به الجماعة من أقساط وتبرعات، (شرون ، 2021، صفحة 131) هذا ما يمكن اعتباره إعانات لتقليل عدم حصول الفقير على حاجاته الأساسية المتمثلة أساساً في الغذاء والسلع الأساسية وبالتالي كلما كان نظام التكافل الاجتماعي فعال في الدولة كلما قلت أوجه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تصيب المجتمع.

إن أرق درجات التكافل الاجتماعي في كثرة الإنفاق والعطاء، حيث حث الإسلام على كافة أشكال الإنفاق التطوعي في آيات كثيرة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية 245) كل ذلك حتى تطيب النفوس وتزكو وتتخلص خاصة من المشاكل الاجتماعية فتحقق بذلك معاني الرحمة من الغني إلى الفقير ويتحقق الاحترام والتوفير من الفقير إلى الغني، فالصدقات في المجتمع الإسلامي رافد اقتصادي سواء كان ذلك بالعمل المالي أو بالعمل الإنساني. (عبد المولى، 2012، صفحة 24)

4.4 توجيهات أخرى لتحقيق الأمن الغذائي:

إن مختلف القيم التي جاء بها الدين الإسلامي تدعو إلى صلاح حال المسلم وذلك بتطبيقه لجملة التوجيهات التي جاء بها، فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها الإنسان في حياته ولازال يعاني منها إلى حد اليوم والتي من أبرزها عدم قدرته على توفير قوت يومه وتوفير ما يلزمه من غذاء لفترة محددة ما هي إلا نتيجة لبعده عن تطبيق الضوابط التي أوصانا بها الله سبحانه وتعالى ونبينا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام، لذلك على الإنسان ضبط حياته بتطبيق ما يصلح حياته وتجنب ما نوهي عنه من أجل تجنب الوقوع في أزمات عديدة على رأسها أزمات الغذاء وبالتالي تحقيق الأمان الغذائي له ولمن حوله.

من بين جملة التوجيهات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لتجنب حدوث أزمة غذاء وتحقيق الأمن الغذائي ما يلي:

• الاهتمام بالإنتاج الزراعي:

تعتبر الزراعة ضرورية لتوفير الغذاء وتأمين احتياجات الإنسان، لذلك حث الإسلام على الاهتمام بها باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد وتأمين الحياة الكريمة لأنها المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء، فقد وردت أحاديث كثيرة تبين فضل الغرس والزرع منها حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يغرس المسلم غرسا ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة"، حيث حث الإسلام على تنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من خلال حثه على إعمار الأرض البور واستصلاحها بالزراعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"، من جانب آخر نبى الإسلام عن كل ما يؤدي إلى الضرر بالزراعة والإفساد في الأرض فقال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (سورة البقرة، الآية 204)، ومن الجدير بالذكر أن الإسلام يرتب الحاجات العامة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها للأمة فتقدم في الإنتاج الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، والخروج عن هذا الترتيب هلاك للأمة لقوله تعالى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَمَقَىٰ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَبُوءُ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَّشِيدٍ ﴾ (سورة الحج، الآية 45)، فلقد استحقت تلك القرى الهلاك لأنهم لم يقبلوا على ما هو ضروري وإنما عطلوا المرافق الزراعية الضرورية ممثلة في إنتاج الغذاء وشيدوا القصور وما إلى ذلك. (العتيبي، 2014، صفحة 269:270)

حرص النبي صلى الله عليه وسلم على الاهتمام بالأراضي الزراعية وتشجيع استثمارها بتطبيق المعاملات التي لها صلة مباشرة بالاستثمار الزراعي وهذه المعاملات هي: (الباز، 2013، صفحة 250)

- المزارعة: "وهي نوع من استغلال الأرض الصالحة للزراعة تقوم على تمكين مالك الأرض من يقوم على حرثها وتقليمها وزراعتها كي لا تبقى معطلة النفع مقابل حصوله على جزء من الناتج".
- المساقاة: "وهي دفع الأرض المزروعة بالأشجار إلى من يقوم على رعايتها والاعتناء بها وسقايتها مقابل حصة شائعة من الناتج".

فهذان الصيغتان من صيغ الاستثمار الزراعي حث عليهما الإسلام لما فيهما من استغلال لمورد غذائي هام في حياة الإنسان لأن في بعض الحالات نجد أن ملاك الأراضي لا يستطيعون زراعتها وأيضاً ملاك الأشجار قد لا يحسنون متابعتها ورعايتها، لذلك اقتضت حكمة الشارع جواز المزارعة والمساقاة لأن حاجة الإنسان إلى الزرع أكثر من حاجته لشيء آخر كونه يمثل قوته ولأن الأرض لا ينتفع بها إلا بالعمل.

• ترشيد الاستهلاك الغذائي:

الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات الخاصة بالفرد والأسرة، فهو غير ثابت ويفترض أن يختلف من فترة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر، في الاقتصاد الإسلامي الاستهلاك هو مجموعة التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع. (بوخاري وزرقون، 2011، صفحة 79)

حث الإسلام على ترشيد الاستهلاك خاصة فيما يتعلق بالغذاء وذلك من أجل المحافظة عليه واضعاً بذلك مجموعة من الضوابط التي تضبط السلوك الاستهلاكي تتمثل فيما يلي: (العتيبي، 2014، الصفحات 276-285)

■ **تحريم الإسراف:** يعني الإسراف الحد في النفقة سواء كان ذلك مالا أو غذاء، حيث يقول الفخر الرازي: "السرف مجاوزة الحد في التنعم والتوسع في الدنيا وإن كان من الحلال"، إذ ينهى الإسلام عن الإسراف في كل المجالات ويختص بذلك مجال الإنفاق الغذائي.

■ **تحريم التقتير:** يعني التقتير التضيق فيما لا بد منه ولا مدفع له مثل أقوات الأهل ومصالح العيال، إذ يعتبر الإسلام عدم الاستهلاك سلوكاً محرماً ومصداق قوله تعالى: ﴿يَبْتِئَ آدَمَ خُدُوءًا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (سورة الأعراف، الآية 31)، فقد أمر الله عز وجل بالأكل والشرب وذلك لإشباع الحاجة مع عدم التبذير في ذلك.

■ **وجوب التوسط والاعتدال:** وذلك اتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (سورة الفرقان، الآية 67)، والحكمة من ذلك هو أن التوسط بين الطرفين المذمومين (التقتير والإسراف) هو ما يليق بالمجتمع الملتزم بمنهج الإسلام في الحياة، وإلى وجوب أن يكون مستوى الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع الإسلامي بين هذين الطرفين أي في مستوى يعلو من مستوى التقتير ويقل عن مستوى الإسراف.

• النهي عن الاحتكار والاحتناز:

يقصد بالاحتكار حبس السلع قصد رفع أسعارها في وقت لاحق مما يؤدي إلى الإضرار بالناس، فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار وقال: "من احتكر فهو خاطئ"، فقد يكون الاحتكار حالة من حالات السوق أو طريقة لتنظيم التبادل التجاري أما الاحتكار الذي حرمه الإسلام هو الذي يلحق الضرر بالناس خاصة بانقطاع السلع الأساسية. أما الاحتناز فهو محرم شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (سورة التوبة، الآية 34)، فالاحتناز يعني حبس المال وعدم إخراج زكاته وكذلك عدم إخراج النفقات الواجبة فيه وهذا ما يؤدي إلى حرمان المجتمع من المال، كذلك أن احتناز النقود يؤدي إلى تخلف الموارد الاقتصادية عن المساهمة في العملية الإنتاجية فالاحتناز هو جزء من الدخل الذي لا يستهلك، أي يعطل ولا يعاد استثماره، إذ أن اختفاء ظاهرتي الاحتكار والاحتناز من المجتمع الإسلامي يؤدي إلى آثار إيجابية عديدة منها استقرار الأسعار وزيادة الطاقة الإنتاجية المحلية وبالتالي تسريع وتيرة الاقتصاد الأمر الذي ينعكس على حل مختلف المشاكل التي على رأسها عدم توفر الغذاء مما يؤدي إلى نشوء اكتفاء ذاتي في المجتمع الإسلامي. (عبد المولى، 2012، صفحة 39)

5. الخاتمة:

وفي الختام، يمكن القول أن توجيهات الشريعة الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، وذلك من خلال مجموعة من المبادئ والقيم التي تحث على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتوفير الغذاء للفقراء والمحتاجين، وحماية الغذاء من التلف، وعليه فإن الاقتصاد الإسلامي وضع منهجًا متكاملًا لمعالجة جميع أبعاد مشكلة الأمن الغذائي، حيث توصلت الدراسة لجملة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

- للأمن الغذائي أهمية ومكانة بارزة في اقتصادات العديد من الدول التي يجب أن تسعى في ظل مختلف الأنظمة على تحقيقه لما له من انعكاسات على التنمية؛
- تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى وعي المجتمعات خاصة في ظل الاقتصاد الإسلامي ومدى تسخير الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيقه؛
- حث الإسلام على ضرورة الاستعانة بمختلف الآليات والتي يعتبر تطبيقها أحد محفزات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛
- الدور التنموي للزكاة والذي ينعكس بصورة مباشرة على تحسين حياة الإنسان وتوفير الغذاء والحياة الكريمة له؛
- تشجيع الإسلام على وقف الأراضي الزراعية لتوفير الغذاء وذلك لصالح المنفعة العامة؛
- ترشيد الاستهلاك أهم آلية تطرق إليها الإسلام في مواجهة مشكلة عدم توفر الغذاء وبالتالي تحقيق الأمن والسلامة الغذائية؛
- حذر الإسلام من الإسراف والتبذير للغذاء من أجل المحافظة عليه من جهة والمحافظة على النفس البشرية من جهة أخرى؛
- تحقيق الكفاية اللازمة للإنسان من الغذاء من أسباب التقدم وتحقيق التنمية.

6. قائمة المراجع:

1. أبوبكر بوسالم، و أحمد رشاد مرداسي. (2017). قراءة في العلاقة التكاملية بين الوقف والزكاة ودورهما في تنشيط الدورة الاقتصادية. مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية(2).
2. أحمد خليل إيمان. (2019). الشراكة بين مؤسستي الزكاة والوقف مشروعيتها ومجالاتها التمويلية. مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، 4(3).
3. أحمد سعود زين آل مهنا. (2020). الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي. مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، 6(1).
4. إيمان بومود. (2019). دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة بيت المشورة(11).
5. توفيق تمار. (2017). الزراعة العضوية كرافد لاستدامة الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(3).
6. حافظ أمين بوزيدي. (2014). استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
7. حميدة لحجوجي، خالد الروكاني ، و حمزة لحجوجي . (2018). تنظيم الزكاة من أجل تنمية الاستثمار: بين الواقع والتحديات. journal of islamic economics and finance.
8. خالد ضو. (2022). سبل تحقيق الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري. مجلة البحوث الأسرية، 2(1).
9. رائد محمد مفضي الخزاولة. (2001). الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
10. سامية فلياشي. (بلا تاريخ). الزكاة وتحقيق الغرض الاجتماعي (دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري). مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، 5(2).
11. سليم هاني منصور. (2010). الوقف والاقتصاد. بحوث اقتصادية عربية(52).
12. صلاح عبد الكريم حسن الرفوع. (2020). محددات الخيارات الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي للمستهلكين في جنوب الأردن. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الزراعة، جامعة جرش، الأردن.
13. عباس أحمد الباز. (2013). وسائل تحقيق الأمن الغذائي والمائي من منظور إسلامي. مؤتم للبحوث والدراسات، 28(6).
14. عبد الحميد بوخاري، و محمد زرقون. (2011). دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات(12).
15. عز الدين شرون . (2021). دور مؤسسات التكافل في التنمية(نموذج قطاع الوقف في الجزائر). مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، 4(1).
16. علي عبد الفتاح. (2021). الوقف كمورد اقتصادي وحضاري في التاريخ الإسلامي. تاريخ الاسترداد 25 06 2022، من dergipark: <https://dergipark.org.tr/pub/asead/issue/60135/861687/>

17. عيشوش بزيو. (2019). دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار (دراسة مقارنة الجزائر- السودان). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
18. غازي عناية. (2008). وظائف السياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الإسلامي. الأردن: الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع.
19. فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى. (2012). دور أدوات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الإستقرار الاقتصادي (بالتطبيق على الاقتصاد السوداني). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
20. محمد علي مصطفى الصوليبي. (2006). الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار تنموي. مجلة جامعة الخليل للبحوث، 2(2).
21. محمد نايف عايض معيض العتيبي. (2014). مواجهة أزمة الغذاء العالمية من منظور إسلامي. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة(11).
22. محمود عبد الرزاق حامد. (2013). الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي. المجلة العربية للإدارة، 33(1).
23. نادية سوداني. (2021). إشكالية انعدام الأمن الغذائي بسبب الفاقد والمهدر من الأغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مجلة الاقتصاد الجديد، 12(3).
24. نبيلة بن عائشة. (2020). نظام الأمن الغذائي وتحدياته لجائحة فيروس كورونا. مجلة الدراسات القانونية، 7(1).
25. هاجر خالفة. (2015). الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. دفاتر المتوسط، 2(1).
26. يوسف حوشين. (2021). قياس مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر والسودان-. مجلة المعيار، 25(62).